

العتيبي: «النزاهة الوطنية» ترفض إعفاء «السكنية» من الخضوع للرقابة المسبقة



محمد العتيبي

عبرت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية عن رفضها لمشروع القانون المطروح في مجلس الأمة لتعديل المادة الخامسة من القانون رقم 47 لعام 1993 في شأن الرعاية السكنية الخاص بإعفاء مؤسسة الرعاية السكنية من الخضوع للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وقانون المناقصات المركزية لمدة خمس سنوات. وقال رئيس الجمعية المحامي محمد ذعار العتيبي إن جمعية النزاهة الوطنية الكويتية أرسلت عدة مخاطبات لرئيس مجلس الأمة ووزير شؤون الإسكان وهيئة مكافحة الفساد لتسجيل اعتراضها على هذا المشروع من حيث الشكل والمضمون مطالبة الحكومة بسحب مشروع القانون وإعادته للدراسة.

وأكد العتيبي أن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وقانون المناقصات المركزية لها تدابير أساسية لا تقبل التأجيل أو الإعفاء باعتبارها ضمانات ضرورية لتجنب المخالفات وتلافي حدوث فساد كما أن الرقابة المسبقة على المشاريع التزامات أساسية تجاه جهود الدولة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إضافة لما تمثله من التزامات أساسية للكويت في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. وأضاف العتيبي أن الإعفاء السابق للمؤسسة الصادر بالقانون السابق رقم 14 لسنة 2016 الخاص بإعفاء مشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لم تستد منه المؤسسة حيث عانت غالبية المشاريع السكنية المؤسسة التي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دينار

كويتي من التأخير، مما يؤكد عدم جدوى الإعفاء من الرقابة المسبقة. وشدد العتيبي على أن جمعية النزاهة الوطنية الكويتية تعتبر أن الإعفاء من الرقابة المسبقة لمشاريع سكنية ضخمة تقدر بأكثر من مليار دينار كويتي يرفع من مخاطر حدوث الفساد في تلك المشاريع. إن مشروع القانون لم يعرض على هيئة مكافحة الفساد بصفتها الهيئة المنوط بها دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد. وطالب العتيبي سحب القانون وإعادته للدراسة من خلال هيئة مكافحة الفساد وكذلك دراسة اتخاذ تدابير أخرى لمنع التأخير في المشاريع الإسكانية عوضاً عن إعفاء المؤسسة من الرقابة المسبقة الخاصة بديوان المحاسبة وقانون المناقصات المركزية.

أكدوا أن الأمر «مجرم قانوناً» وطالبوا بإحكام الرقابة وتوعية الناس استشاريو تجميل يحذرون: إجراء أطباء الجلدية لعمليات «شفط الدهون» يعرض المرضى للخطر



هشام بورزوق



عماد النجادة

جراحة الحروق ورئيس رابطة التجميل الكويتية بوزارة الصحة إن موضوع إجراء أطباء الجلدية لعمليات شفط الدهون يلخص بالآتي أننا لدينا قانون موجود بالجريدة الرسمية «كويت اليوم»، ومعتمد من وزير الصحة من حوالي 4 سنوات يحدد كل العمليات الجراحية التجميلية، ومن يستطيع القيام بها في كل تخصص، وسمح لتخصصات معينة بإجراء بعض الإجراءات التجميلية. وأضاف: الآن من يقوم بتطبيق القانون هو إدارة التراخيص الطبية، والتعدي على القانون هو أمر وارد في كل العالم، ولكن ما يحدد هذا الأمر، ويراقب ويتأكد من إتباع الأطباء لهذه القواعد هو إدارة التراخيص الطبية، وهو جهاز رقابي من حقه أن يقوم بالتنقيح، ومن حقه كذلك أن يقوم بالعقاب إذا لزم الأمر.

وذكر بورزوق: اعتقد أن الأمر الأهم هو توعية المرضى، وأتمنى على الجهاز الرقابي أن يكون هناك تركيز على توعية المرضى، لأن الإدارة لا تستطيع أن تفتش على كل الناس، فالأمر مستحيل ولكن الإجراء الأسهل والأفعل والأجدى هو توعية المريض.

في الكويت - مع الأسف - تهاون من المريض في حق نفسه، وهذا التهاون مصدره السوشيال ميديا، وعدم التدقيق على المؤهل العلمي للطبيب. وأوضح المرضي المقيمين على مثل هذا النوع من العمليات بالوعى، وضرورة سؤال الطبيب عن المؤهل العلمي، ثم يسأل عن هل يحق للطبيب أن يجري مثل هذه العمليات أم لا؟ من جهته قال الدكتور هشام بورزوق استشاري

الدكتوراه، فما بالك أطباء الجلدية، وأغلبهم داخل الماجستير فقط، فمن ثم لا تجوز مثل هذه الممارسات لأن بها تعريض حياة المرضى للخطر. وأردف: نحن نرى داخل عيادات الجلدية ما يحدث أنهم يشفطون الدهون بكميات كبيرة، ويحقنون دهون بكميات كبيرة، وهذا يعرض حياة هؤلاء المرضى للخطر. وشدد النجادة: لابد من تشديد الرقابة، ولكن لدينا

أكد أطباء استشاريون في جراحات التجميل أن ما يقوم به بعض أطباء الجلدية داخل عياداتهم من عمليات شفط الدهون «مجرم قانوناً»، مشيرين إلى أن الإصرار على مخالفة القانون، وإجراء مثل هذه العمليات يعرض حياة المرضى للخطر. وطالبوا بضرورة إحكام الرقابة من إدارة التراخيص الطبية على مثل هذه الممارسات، ناصحين المرضى بضرورة سؤال الطبيب عن مؤهله، وهل يجوز له أن يجري مثل هذه العمليات؟

في هذا الإطار أكد الدكتور عماد يوسف النجادة استشاري جراحات التجميل وجراحات الرأس والوجه والفكين بوزارة الصحة أن طبيب الجلدية لا يسمح له بالقيام بعمليات شفط الدهون مثل جراح التجميل لأن القانون الوزاري 245 / 2017، والذي أصدره وزير الصحة الأسبق الدكتور جمال الحربي، وقد حدد فيه التخصصات التي تجري عمليات شفط الدهون، وأين تجري؟ وكيف هي الكميات المسموح بها؟ وأضاف: أما ما يجري الآن داخل الكويت من عمليات شفط دهون داخل بعض العيادات هذا غير مسموح به وفقاً للقانون

إليهما الأربعم الماضي «هيئة الدفاع عن شكري بلعيد ومحمد البراهمي». وقالت «النهضة» إنها «توجهت بمراسلات إلى كل من رئاسة الجمهورية ووزارتي الداخلية والدفاع لتحميلها المسؤولية القانونية في حماية رئيسها راشد الغنوشي وعائلته وأنصار الحركة ومقراتها، بعد دعوات هيئة الدفاع عن شكري بلعيد ومحمد البراهمي إلى التظاهر أمام مقر الحركة ومنزل الغنوشي».

ورأت أن «ما ورد في ندوة هيئة الدفاع بعد تحريضاً ضد الغنوشي وأنصار الحركة»، «ضيفة أن «هذا الخطاب يهدد سلامة ونفس الحركة وعائلته وكل الموجودين بمنزله وبمقرات الحزب». وأكدت أن «هذه التهديدات والدعوات إلى العنف والافتتال جدي».

من جهة ثانية، قال رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمادي إن رئيس المجلس الأعلى للقضاء يتعرض لحملة تشهير وتهديد إرهابي تم إبلاغه به رسمياً، مشيراً إلى «صفحات ماجورة» تنشر أسماء قضاة وتحرض ضدهم وتشهر بهم وتعلن قرب عزلهم.

وأكد الحمادي أن هيئات داخلية وخارجية وجهات كثيرة ترفض ما يقوم به رئيس الجمهورية، مشدداً على أن القضاء بمختلف رتبته يد واحدة ضد لغة الصواريخ والتحريض الصادرة عن الرئيس.

وأضاف «لسنا مستعدين للعودة لوصاية السلطة التنفيذية ولن نقبل كفضاء شرفاء هذه الوضعية»، مؤكداً أنهم معنيون بالدفاع عن الفصول التي أقرت استقلالية القضاء وتم سننها بعد تشاورات مع المواطنين.

وأوضح أن لديهم تحفظات على المجلس الأعلى للقضاء في قضايا عدة، لكنهم لن يسبحوا يهدم البناء، وأصدروا بياناً يرفض التشهير بالقضاة ورفعوا دعوى قضائية باتت مشنورة.

تتمتات

وزارة الخارجية أمرت موظفيها غير الأساسيين بمغادرة أوكرانيا وسط تصاعد التوتر مع روسيا. بدورها، باشرت روسيا بخفض وجودها الدبلوماسي في أوكرانيا، مؤكدة أنها تخطى «استقراوات» من جانب السلطات الأوكرانية «بلد آخر».

وقالت الناطقة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في بيان: «حوقاً من استقراوات محتملة من نظام كييف أو دول أخرى، قررنا بالفعل ترشيح الطواقم في بعثات روسية في أوكرانيا».

كذلك دعت كل من ألمانيا ونيوزيلندا وأستراليا والكويت والعراق والجزائر وكندا والبنمارك والنرويج وهولندا وإسرائيل مواطنيها في أوكرانيا إلى مغادرة البلاد بأسرع ما يمكن، حفاظاً على سلامتهم، فيما أعلنت إسرائيل سحب دبلوماسيها منها.

وأمس، طلب الاتحاد الأوروبي من موظفيه الدبلوماسيين مغادرة أوكرانيا، باستثناء الذين لهم أولوية قضوية.

نواب للحكومة

بتبديد مخاوف المواطنين، وطالبوا بعقد جلسة خاصة بسرعة عاجلة للتحذير في هذا الأمر. وأشاروا إلى ضرورة التحرك العاجل لإجلاء مواطنينا من أوكرانيا قبل بداية الحرب هناك التي تشهّر جميع التوقعات إلى أنها على بعد أيام قليلة من «الاستعارة».

إلى ذلك قال النائب عبدالمعطي الطريجي عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «الأخ سمور رئيس الوزراء.. التوقعات بنشوب حرب عالمية جديدة تشهّر مخاوف وقلق المواطنين، الأمر الذي يتطلب منكم تبديد هذه المخاوف بالدعوة إلى جلسة خاصة عاجلة في مجلس الأمة وهذا الأفضل، أو تكليف الوزراء العينيين بعرض استعدادات وزاراتهم خلال اجتماع موسع في مكتب المجلس أو اللجنة الخارجية».

من جهته قال النائب محمد المطير عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «... تطول الحرب العالمية الثالثة تدق ما ننتقم فاعلون يا حكومة مع فريقك متخلف واضح الامن رحم الله.. وخاصة أن أكبر المصدرين للمواد الغذائية وخاصة الفصح هم روسيا والصين وأمريكا.. كيف ستواجهون أزمة الأمن والغذاء.. إن فات الفوت ما ينفخ الصوت.. اللهم احفظ الكويت والخليج والأمة الإسلامية».

بدوره قال النائب مهدي السايبر عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «على وزارة الخارجية سرعة التحرك والتأكد من خلو أوكراينا من المواطنين الكويتيين وإجلائهم وتسهيل عودتهم وأصدار بيان رسمي وذلك بعد تداول الأخبار وتصاعدها حول قيام الحرب الروسية - الأوكرانية».

من ناحيته قال النائب أسامة الشاهين عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «.. الحكومة مطالبة بمتابعة الخروج الآمن والعاجل لرعايا الكويت من أوكرانيا وغرب روسيا لتزايد احتمالات اندلاع حرب في المنطقة».

النائب الاجتماعي «تويتر»: «أصوات تطول الحرب في أوكرانيا لا يمكن تجاهلها، ومنتظر من وزارة الخارجية سرعة إجلاء المواطنين الكويتيين حفاظاً على سلامتهم».

الصحة: 2254 إصابة

إجمالي عدد المتعافين إلى 555350، مبنياً أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 92.7 في المئة. وأوضح السندي أنه تم تسجيل حالات وفاة جراء الإصابة بالفيروس ليكون إجمالي عدد الحالات المسجلة 2519 حالة، لافتاً إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 92 حالة، في حين بلغ المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها ولا تزال تلقى الرعاية اللازمة 41170 ووصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد 19» إلى 412.

تونس: «النهضة»

يتعرض لحملة تشهير وتهديد إرهابي.. وجاء بيان حركة النهضة أمس الأول الجمعة عشية وقفة احتجاج محتملة أمام منزل الغنوشي وأخرى أمام مقرها، دعت

احمونا من التزوير

سنوات والإدعاء أنها من حفلة أقيمت في سفارتنا، بقصد تشويه سمعة وزير الخارجية، ششيراً إلى أنه سيشتد التفاصيل في مقال «اليوم»، الأحد.

أضاف: «كما تهجم تالياً بعض المتخلفين الجهلة على شخصياتنا لوجود «رقاصات» في الفيديو، وهذا ادعاء كاذب وحقيقر آخر»، مضيفاً: «باحث عن المستفيد في أية جريمة» في سياق متصل أكدت مصادر نيابية لـ «الصباح»، أن ما يجري في قاعة عبد الله السالم، بعد أمر أشديد بالطورة، داعية إلى ضرورة وضع حد لتلك التجاوزات التي تخطت إلى الخطوط الحمراء، حتى لا يتم تكريس مثل هذه الممارسات، التي تنتشر وراء الديمقراطية، وتخترق خصوصيات المواطنين، وترتكب ما يفترض أنه «جرائم» يحاسب عليها القانون، مستنرة بالحصانة التي يمنحها الدستور لعضو البرلمان.

وأوضحت المصادر أن الأمور بلغت حداً لا يجوز التسكوت عليه، داعية جميع النواب إلى أن يرتقوا بالممارسة البرلمانية، ويحموها من الانتحار والسقوط في شرك الشخصانية، ومن اتخاذها أداة للطمع في الخصوم السياسيين والنيل منهم وتشويه سمعتهم.

أضافت أنه من غير المعقول أن يستبج نائب كل ما هو محظور، للتدليل على وجود مخالفة هنا أو هناك، ولا يتورع عن استخدام تسجيلات وفيديوهات تنهجا مواقع مشهورة، من غير تحقق أو تثبت، بهدف إلحاق الأذى بالوزير الذي يقدم له استجواباً، ودون أي عيباً بما إذا كان ما يفعله يضر بسمعة الكثير من المواطنين أم لا.

المصادر ذاتها حذرت من أن هذه التصرفات تشكل تعدياً صارخاً على الدستور، ومخالفة لكل القيم والتقاليد الديمقراطية، والأخلاق العربية والإسلامية، داعية إلى ضرورة تدخل العقلاء لوقف هذا الانتحار إلى الهاوية، وإعادة الممارسة النيابية إلى خطها السليم والراقي، قبل فوات الأوان.

وقالت إنه ليس من المعقول أو المقبول أن تشعر المواطن - سواء كان دبلوماسياً أو في أي موقع آخر - بعدد الأمان، ونهده حرمة ونهده أمانه النفسي والوظيفي، باستخام التلغيف والتزوير، وكل الوسائل الأخرى غير المشروعة.

وقالت المصادر: إنته في النهاية لن يصحح إلا الصحيح، والجميع يعلم من يلتزم بالدستور والقانون ويحترمهما، ومن يضرب بهما عرض الحائط، ويهدد بمارساته وتجاوزاته الاستحراق السياسي والأمان الذي ينعم به الكويتيون في بلادهم، في أي دولة أخرى يوجدون بها.

العالم ينزلق

رعايها إلى مغادرة أوكرانيا. وقال قصر الإليزيه إن المحادثات بين بايدن وماكرون تطرقت إلى تقييم ما يجري من توتر على الحدود الأوكرانية.

من جانبه أجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن اتصالاً هاتفياً مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، الذي شدد على أن الحملة الدعائية لوشنطن وحفاؤها بشأن عدوان روسي لها أهداف استفزازية.

وأشارت إلى أن رد فعل واشنطن وبروكسل على المقترحات الروسية بشأن الضمانات الأمنية تتجاهل هاجس موسكو، متممة الغرب بتشجيع كيف على تخريب اتفاقيات مينسك ومحاولات حل مشكلة دونباس بالقوة.

بدورها قالت وزارة الخارجية الأميركية إن بلينكن أكد لنظيره الروسي أنه إذا اتبعت موسكو طريق العدوان فسويدي ذلك إلى رد حازم وواسع النطاق وموجه، وأن الطريق الدبلوماسي ما زال مفتوحاً لكنه يتطلب من موسكو تخفيف التمسك «بموسيوغ» الأميركية نقلت عن مسؤولين وكانت وكالتهم بالمطالعين أن روسيا قد تبدأ غزو أوكرانيا الثلاثاء المقبل.

من جهته قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إن نكسة احتمالاً كبيراً بأن تقدم روسيا على غزو أوكرانيا قبل نهاية الألعاب الأولمبية الشتوية المقامة في الصين، التي تختتم في 20 فبراير الجاري.

من جهته قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن «أفضل صديق للعدو هو حالة الهلع التي يمكن أن تنتاب شعبنا ويتبقي عدم السماح بذلك، ضيفاً «لا يمكننا تأكيد أو تكذيب المعلومات بشأن غزو روسي محتمل ولكننا نعمل على

الديبية: على مجلس

كلمته في مشاركته في ملتقى «أعيان وحكماء وعمداء بلديات الساحل الغربي والجبل للمصالحة ولم الشمل في بلدية «قدالين»، أقصى غربي البلاد، أمس السبت.

وهاجم الديبية مجلس النواب قائلاً «قللة في مجلس النواب تفرد بالقرار، وما تقوم بإقراره تحت قبة البرلمان عبث ومهزلة يشبهها التزوير والتدليس ولا تشرف الشعب الليبي»، في إشارة إلى قرارات مجلس النواب بشأن تشكيل حكومة جديدة وتأجيل الانتخابات.

وطالب مجلس النواب بأن «يرحل»، وقال «يجب على هذا المجلس أن يرحل، فهو يصدر القرارات والتزوير والتلفيق، وهو المسؤول عن كل هذه الفوضى والدماء والحروب».

المتحجون في السويداء

شنتها الطائرات الحربية الروسية استهدفت عناصر التنظيم في البادية.

وذكرت شبكة «السويداء 24»، أن منظمة الحراك الشعبي قمرروا وقف الاحتجاجات ضد تردي الأحوال المعيشية مؤقتاً وإعطاء فرصة لحكومة النظام السوري لتنفيذ وعودها، وأصدروا بياناً قالوا فيه إنهم قرروا إعطاء «مهلة» لتنفيذ قرارات أهلنا المحقة ضمن دولة القانون والمؤسسات لا دولة الفساد والمفسدين».

أضاف البيان: «هذا لا يعني أننا نوقفنا عن حراكنا الشعبي، فنحن مستمرين، ولكن لن نسحق لأحد بأن يفوت علينا هذه الولاية الغايات ومقاصد نحن لا نسعى لها، وبعد هذه المهلة يتم التعامل حسب معطيات الواقع».

من جهة أخرى، دعا مسؤول كبير في الطائفة الدرزية لتدويل قضية الوضع في السويداء في المحافل الدولية لحماية المدينة من بطش النظام.

وذكر موقع «السويداء ANS»، أن الشيخ موفق طريف الرئيس الروحي للطائفة الدرزية، دعا خلال اجتماع عقده في قرية كفر ياسيف الفلسطينية إلى ضرورة تجنيد الرأي العالمي وطرح موضوع الجبل عبر المحافل الدولية، وخاصة أمام القوى العاملة في سورية ومجلس الأمن الدولي، وذلك من أجل ضمان عودة الأمن والأمان إلى سكان الجبل.

ولفت الموقع إلى أنه جرى خلال الاجتماع الذي حضره عدد من الشخصيات ورؤساء السلطات المحلية وناشطون من مختلف القرى الدرزية، عرض الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في السويداء، وفق اتصالات كانت قد جرت في الأيام الأخيرة مع الجهات الدينية والشعبية في السويداء، حيث جرى التوافق على استمرار تقديم المساعدات الإنسانية وضمان وصولها إلى المستحقين.